

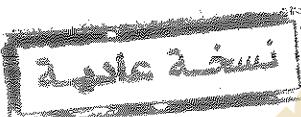
القرار عدد : 9/1
 المؤرخ في : 2019/01/03
 ملف مدني
 عدد : 2017/9/1/5013

محمد ن [Redacted]
 ضد
 مصرف المغرب و من معه

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك وطبقاً للقانون



بتاريخ : 2019/01/03

إن الغرفة المدنية القسم التاسع

بحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

بين : محمد ن [Redacted]

الساكن بـ 9 تجزئة سلمان كاليفورنيا الدار البيضاء

ينوب عنه الأستاذ سمير الطيبان المحامي بهيئة الدار البيضاء و المقبول للترافع أمام

محكمة النقض

الطالب

وبين : مصرف المغرب شركة مساهمة في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره
 الاجتماعي بشارع محمد الخامس 48.58 الدار البيضاء

تنوب عنه الأستاذان بسمات الفاسي فهري وأسماء العراقي الحسيني المحاميتان

بهيئة الدار البيضاء و المقبولتان للترافع أمام محكمة النقض

شركة توبوا شركة مساهمة في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره الاجتماعي

بـ 16 شارع حسن العلوى الدار البيضاء

إيمان النقسيس

الساكنة بـ 9 تجزئة كاليفورنيا الدار البيضاء

المطلوبين

بحضور: المحافظ على الأملاك العقارية والرهون بعين السبع الدار البيضاء

بناء على العريضة المرفوعة بتاريخ 21 ابريل 2017 من طرف الطالب المذكور حوله بواسطة نائب الأستاذ سمير الطيان و الرامية إلى نقض قرار محكمة الاستئناف بالدار البيضاء الصادر بتاريخ 09 يناير 2017 في الملف عدد 1404/491.

و بناء على المذكرة الجوابية المدلل بها من لدن المطلوب مصرف المغرب بواسطة نائبيه الأستاذتين أسماء العراقي و بسمات الفاسي فهري بتاريخ 15 نوفمبر 2017 و الرامية إلى رفض الطلب.
و بناء على الأوراق الأخرى المدلل بها في الملف.

و بناء على قانون المسطورة المدنية المؤرخ في 28 سبتمبر 1974.

و بناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 14/11/2018.

و بناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 03/01/2019.

و بناء على المناداة على الطرفين و من ينوب عنهم و عدم حضورهم.

و بعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد عبد الهادي الأمين و الاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد عبد الله مستقيم.
و بعد المداولة طبقا للقانون.

حيث يؤخذ من محتويات الملف والقرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء تحت عدد 229 و تاريخ 09 يناير 2017 في الملف عدد 1404/491، أن مصرف المغرب في شخص ممثله القانوني ادعى أمام المحكمة الابتدائية بنفس المدينة بأنه دائن لشركة توبوا بمبلغ 14.033.864.81 درهما ناتج عن عدم تسديد رصيد حسابها السلفي و أن المدعي عليه محمد [REDACTED] المسير القانوني للشركة المذكورة قدم كفالة شخصية مصادق عليها بتاريخ 16 ديسمبر 2010 و من أجل تنظيم إعساره عمد إلى إبرام عقد بيع مع زوجته إيمان [REDACTED] بتاريخ 25 أكتوبر 2013 و نظرا لكون عقد البيع صوري و أن الغاية منه إبعاد الملك المبيع من المساطر القضائية و الإضرار بحقوق المدعي بصفته دائنا فإنه يتلمس استنادا للالفصلين 22 و 1241 من قانون الالتزامات و العقود الحكم بإبطال عقد البيع المؤرخ في 20 ماي 2013 المبرم بين المدعي عليه و زوجته إيمان [REDACTED] المتعلق بالعقار المسمى تيرسوب موضوع الرسم العقاري عدد 34524/س و التشطيب على العقد من الرسم المذكور و أحاب المدعي عليه مع مقال مضاد بأن البيع تم بين شركة توبوا و إيمان [REDACTED] و أنه ليس مالكا للعقار المبيع بصفة شخصية و لم يكن طرفا في العقد ملتمنسا إخراجه من الدعوى و الحكم على المدعية بتعويض قدره ردهم رمزي عن الضرر الذي لحقه مع نشر الحكم بالجرائد الوطنية ، و أجاب المدعي عليها إيمان [REDACTED] بأن العقار لم يكن ضمن ذمتها المالية عند التعاقد و بعد تبادل المذكرات و تمام الإجراءات أصدرت المحكمة حكمها بعدم قبول الطلبين الأصلي و المضاد، استأنفه المدعي أصليا و المدعي عليه فرعيا و بعد استيفاء الإجراءات المسطورة أصدرت المحكمة قرارها بالغاء الحكم المستأنف و الحكم تصديقا



بعدم نفاذ العقد المؤرخ في 20 ماي 2013 المنصب على العقار المسمى تيرسوب موضوع الرسم العقاري عدد 34524/س، و هو القرار المطعون فيه بالنقض.

في شأن الوسيطين الأولى و الثانية مجتمعين

حيث يعيب الطاعن على القرار خرق الفصل 1241 من قانون الالتزامات و العقود و سوء التعليل الموازي لأنعدامه، ذلك أن المحكمة اعتبرت في حيثياتها أن الدائن له أن يتعرض على تصرف المدين إذا كان تصرفه قد طاله الغش و التواطؤ دون أن تبين ذلك الغش أو التواطؤ و فسرت الفصل المذكور خطأ إذ لا يمكن تطبيق ذلك الفصل إلا عندما يتحقق الدائن الكفالات التي بين يديه و لم يستوف دينه و المطلوب لم يباشر تحقيق الكفالات الشخصية للطاعن و من بينها العقار الذي حدد الخير قيمة في 34.000.000 درهم و لم يباشر المطلوب بيع ذلك العقار و تحقيق باقي الضمانات إذ مادا سيكون مصير هذا العقد الذي أوقف مفعوله متى استوفى الدائن دينه علما أن الفصل 1241 المشار إليه إنما شرع لفائدة الدائنين العاديين الذين لا يتوفرون على الضمانات الكافية، و شركة توبوا وضعت رهن إشارة الدائن عدة كفالات و ضمانات و رهون على الأصول التجارية ورد تعدادها بالعقود المبرمة بين الطرفين و لم يعمد المطلوب إلى مباشرة الإجراءات لتحقيق تلك الرهون و الضمانات التي قبلها و يثبت أنها غير كافية لاستيفاء دينه كاملاً مما يجعل دعواه سابقة لأوانها و يعرض القرار المطعون فيه للنقض.

لكن حيث إنه بمقتضى الفصل 1241 من قانون الالتزامات و العقود فإن أموال المدين ضمان عام لدائنه، مما يخول للدائن المتوفّر على سند صحيح يثبت دينه الاعتراض على تصرفات المدين الramieh إلى إنقاص ضمانات تنفيذ الدين الذي بذمه دون حاجة إلى مباشرة إجراءات تحقيق الرهون و تقييم عقارات المدين طالما أن أموال المدين طبقاً للفصل المذكور تعتبر ضماناً عاماً لدائنه، و لما كان البين من أوراق الملف أن شركة توبوا مدينة للمطلوب بمبالغ مالية مستحقة بمقتضى الحكم الصادر عن المحكمة التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 22 يونيو 2015 عدد 7038 غير المطعون فيه بالاستئناف حسب الشهادة الضبطية المؤرخة في 28 ديسمبر 2015 و قدرها 17.153.104.80 درهم مع الفوائد القانونية و أن الطاعن بصفته مسيراً للشركة المذكورة و كفيلاً شخصياً لها عمد بهذه الصفة إلى تقويت العقار موضوع الدعوى و الذي يشكل ضماناً للدين الذي بذمه الشركة المذكورة للمسماة إيمان ، فإن المحكمة لما استندت للفصل 1241 المشار إليه و اعتبرت أموال المدين ضماناً عاماً لدائنه و أن الدائن يكفيه إثبات وجود دين لفائدة بذمه المدين و أن عباء الإثبات ينتقل لهذا الأخير لإثبات أن في ذمه من الأموال ما يكفي لسداد الدين و تبين لها أن الطالب لم يثبت ذلك و انه باعتباره مسيراً للشركة توبوا المدينة للمطلوب بالمبلغ المذكور المستحق بمقتضى الحكم عدد 7038 المشار إليه قد فوت العقار موضوع الدعوى و اعتبرت البيع و إن نشا صحيحاً فإنه قد أضر بالغير و قضت بعدم نفاذته في حق المطلوب تكون قد علت قرارها تعليلاً كافياً و ما بالوسيطين غيره موسفين.



محمد

2019-9-1-1

لهذه الأسباب

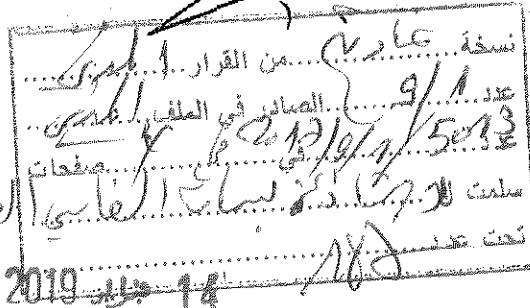
قضت محكمة النقض برفض الطلب و تحويل الطالب المصارييف.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادلة بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيسة الغرفة السيدة سمية يعقوبي خبيرة رئيسا والمستشارين السادة : عبد الهادي الأمين مقررا - محمد صواليع - وردة المكنوزي - بهيجة الإمام أعضاء بحضور المحامي العام السيد عبد الإله مستقيم ومساعدة كاتبة الضبط السيدة فاتحة آيت عمى خدو.

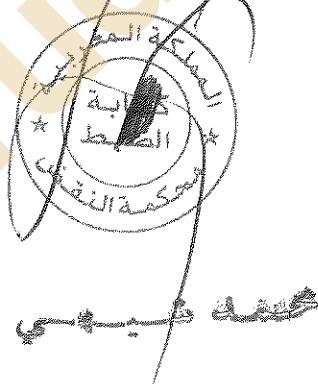
كاتب الضبط

المستشار المقرر

الرئيس



محكمة النقض
هذا هو نسخة من القرار الأصل
الصادر لتوظيف رئيس ومستشار
المقرر وكاتب الضبط
عن رئيس المحكمة



محكمة النقض